

المشروعات الصغيرة كنموذج
للستخدام الأمثل للتكلفة وتوظيف
الموارد الاقتصادية وتنمية الاقتصاد
الوطني
دراسة ميدانية

د. شريف محمد عبد الحميد الشيخ
عضو هيئة التدريس ورئيس قسم الإدارة المالية
كلية إدارة الأعمال بعفيف – جامعة شقراء

المشروعات الصغيرة كنموذج للاستخدام الأمثل لتكلفة وتوظيف الموارد الاقتصادية وتنمية الاقتصاد الوطني - دراسة ميدانية

د. شريف محمد عبد الحميد الشيخ

عضو هيئة التدريس ورئيس قسم الإدارة المالية

كلية إدارة الأعمال بعفيف - جامعة شقراء

Shere2222m@yahoo.com

الخلاصة

إن استخدام المنشآت للموارد الاقتصادية يعتبر خطوة خالية في الأهمية نظراً لما يقدمه من توجيه لهذه الموارد الاقتصادية. ارتباطاً بالمفهوم العلمي للتكلفة. والذي يعطى أحد البديلين : الأول الحصول على المنافع المتوقعة وبالتالي يتحقق المفهوم العلمي للتكلفة وبالتالي توجيه هذه الموارد التوجيهي الأمثل ، و الثاني : عدم الحصول على المنافع الاقتصادية المتوقعة وبالتالي لا يتحقق المفهوم العلمي للتكلفة وبالتالي عدم توجيه الموارد التوجيهي الأمثل ، ولقد قدم الباحث إطار يعتمد على ضرورة قيام المشروعات الصغيرة بدور في تهيئة البيئة الداخلية للمشروع بما يساهم في نجاح المشروع الصغير ، إضافة إلى دور المملكة والقطاع الخاص في إتباع نظام الحاضنات والتي ثبت نجاحها في كثير من الدول المتقدمة مما يؤدي إلى تحقيق البديل الأول الاستخدام الموارد الاقتصادية وهو الاستخدام الأمثل لهذه الموارد وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية للاقتصاد الوطني السعودي .

الكلمات الهمة: (المشروعات الصغيرة - الموارد الاقتصادية - التكلفة - الحاضنات)

مقدمة

مشكلة البحث : يعتبر الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية غاية في الأهمية نظراً لما يقدمه من توجيه الموارد الاقتصادية التوجيه الأمثل والذي يعطى أحد البديلين : الأول الحصول على المنافع المتوقعة وبالتالي يتحقق المفهوم العلمي للتكلفة وبالتالي توجيه هذه الموارد التوجيه الأمثل ، و الثاني : عدم الحصول على المنافع الاقتصادية المتوقعة وبالتالي لا يتحقق المفهوم العلمي للتكلفة وبالتالي عدم توجيه الموارد التوجيه الأمثل ، مما يتطلب تضاد الجهد من أجل إنشاء المشروع الصغير على مستويات عديدة منها ما يتعلق بدور الحكومات ومنها ما يتعلق بدور رجال الأعمال ومنها ما يتعلق بدور المشروعات الصغيرة نفسها من قبل ملوكها .

أهداف البحث : يهدف البحث إلى وضع إطار مقترن يحقق متطلبات إقامة المشروعات الصغيرة بما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع .

منهج البحث : يعتمد البحث على المنهج الاستنباطي والذي يعتمد على ما يجب أن يكون عن طريق استنباط الأفكار من مقدماتها المنطقية لوضع أفضل الطرق لإقامة المشروعات الصغيرة بهدف الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية .

نتائج البحث : قدم البحث إطار مقترن يعتمد على استخدام "نظام الحاضنات incubators" والذي يحقق زيادة نسب نجاح إنشاء المشروعات الصغيرة ورعايتها حتى تصبح مشروعات ناجحة اقتصادياً واجتماعياً .

فرضيات البحث :

الفرض الأول : يمكن للقطاع الخاص - المتمثل في رجال الأعمال - من الاتجاه نحو إقامة حاضنات الأعمال الخاصة - باعتبارها مشروع استثماري - بما يؤدي إلى زيادة نسب نجاح المشروعات الصغيرة وبالتالي تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية .

الفرض الثاني : يمكن لحكومة المملكة العربية السعودية توفير الدعم اللازم لقيام المشروعات الصغيرة بما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية بابتكار نظام الحاضنات "صناعة الحاضنات" والذي من خلاله يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء المفهوم العلمي للتكلفة " .

الفرض الثالث : يؤدي إنشاء مشروعات صغيرة تحقق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية في ضوء مفهوم التكلفة إلى الاهتمام بإنشاء المشروع الصغير ليس فقط في مرحلة الإنتاج ولكن أيضاً في مرحلة ما قبل الإنشاء " .

تقسيم البحث

مقدمة

- ١- مقدمة عامة عن المشروعات الصغيرة .
- ٢- دور التكاليف في مجال المشروعات الصغيرة .
- ٣- الإطار المقترن - تطبيق المفهوم العلمي للتكلفة على المشروعات الصغيرة بهدف الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية باستخدام حاضنات الأعمال .

الدراسة التطبيقية

الخلاصة والتوصيات العامة للبحث .

ملحق البحث

مراجع البحث

١- مقدمة عامة عن المشروعات الصغيرة .

تعتبر المشروعات الصغيرة أحد أهم الدعامات الأساسية التي تقوم عليها اقتصاديات الدول المتقدمة بجانب المشروعات المتوسطة ، وقد أظهرت بعض الدراسات التي تمت على اقتصاديات الدول القوية ومنها اقتصاديات معظم الدول الأوروبية والتي أوضحت إن اقتصاديات هذه الدول يعتمد أساساً على المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، حيث نجد مثلاً أن أكثر من ٧٠٪ من جميع الشركات في المملكة المتحدة، يعمل فيها أقل من مائة شخص وتعتبر شركات صغيرة ومتوسطة. من هذا المنطلق ومن أجل المحافظة على النمو الاقتصادي في هذه الدول كان لابد من العمل على الحفاظ على ديناميكية وحيوية هذا القطاع الهام من الاقتصاد القومي . ”

(د. طه عقبة، طه عاطف ، عبد العزيز ، ٢٠١١)

تلعب المشروعات الصغيرة دوراً هاماً في تحقيق التنمية بمفهومها الشامل ومنها: التنمية الاقتصادية، التنمية الصناعية، والتنمية الاجتماعية. فنظراً للخصائص التي تتميز بها المشروعات الصغيرة فيمكنها تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق: تنوع المنتجات بالمجتمع وتوسيع دائرة الإنتاج للعديد من المنتجات وبالتالي تساهُم في تحقيق التوازن الاقتصادي وتحقيق تنمية اقتصادية ، كما تساهُم في استثمار المدخرات للأفراد ورؤس الأموال المحلية ، كذلك المرونة وسرعة الاستجابة لمتطلبات الأسواق وبالتالي تحقيق رغبات المستهلكين ، وأيضاً توفير فرص عمل للشباب والعاطلين ، وأخيراً رفع مستوى المعيشة لأصحاب هذه المشروعات . تحمل خسائر مالية أقل في حالة فشل المشروع مقارنة بالمشروعات الكبيرة .

كما تلعب المشروعات الصغيرة دوراً كبيراً في تحقيق التنمية الصناعية نتيجة السرعة في الاستجابة للسوق وتقديم منتجات تميز بتكلفة أقل وجودة عالية للمنتجات الصناعية ، كذلك تقديم منتجات للشركات الكبيرة والتي قد يطلق عليها الصناعات المغذية وخصوصاً في مجال المنتجات الصناعية مما يعني تقليل تكلفة الإنتاج للشركات الكبيرة أيضاً كبديل من الاستيراد من الخارج بتكليف أعلى لهذه الشركات الكبيرة مما ينعكس أثره على تنمية المجتمع بشكل عام ، " وتذكر إحدى الدراسات التي تمت لتحليل أهمية الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة التكنولوجية على اقتصادات الدول ، " أن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد حقق ما يقدر بنسبة ٨% من الناتج القومي الأمريكي خلال الفترة ما بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٩٨ ، وشارك بحوالي ٣٨% في معدل النمو المسجل في هذه الفترة، وقد ساعدت في خلق أكثر من خمسة ملايين فرصة عمل ، وخلال عام واحد فقط هو عام ١٩٩٩ تم استثمار مبلغ يزيد على ١١ مليار دولار أمريكي في إقامة شركات جديدة، ٨% منها في قطاع المعلومات . وخلال الثلاثة أعوام بين ١٩٩٨ و ٢٠٠٠ بلغ معدل خلق الشركات في الولايات المتحدة حوالي مليون شركة سنوياً، شارك في تمويل ٣٠ ألف شركة مقامة على أبحاث تطبيقية أو اختراعات أو إبداع تكنولوجي حوالي ٢٥٠ ألف مستثمر وممول معظمهم من فئة "ملائكة الأعمال . " Business Angels .

(Eleanor , 2001)
 وتحتاج المشروعات الصغيرة توافر مجموعة من العناصر الأساسية لإدارة هذه المشروعات منها: ضرورة وجود هيكل تنظيمي : حيث يمثل الهيكل التنظيمي أحد مكونات الرقابة الداخلية المحاسبية والتي تعمل على تحقيق الرقابة العامة لكافة أعمال المشروع وممارسة العملية الإدارية ، كذلك نظام للمعلومات : للمساعدة في توفير المعلومات والبيانات اللازمة لإدارة المشروع وممارسة الوظائف الإدارية ، كذلك يجب دراسة السوق دراسية جيدة وتحديد احتياجات المستهلكين و قبل بداية العملية الإنتاجية ، إضافة إلى الدراسة الفنية والمالية .

(طه عقبة، طه عاطف ، عبد العزيز (٢٠١١) ، (د. طه عقبة، طه عاطف ، عبد العزيز ، ٢٠١١ ب)

و من الضروري التعرف على تجارب بعض الدول المتقدمة والنامية لبيان كيفية نمو هذه المشروعات الصغيرة للاستفادة من تجاربها وإمكانية تطبيقها في الدول العربية الطامحة إلى التنمية الشاملة وهناك العديد من التجارب الناجحة لبعض الدول في مجال المشروعات الصغيرة منها: اليابان ، الصين ، والولايات المتحدة الأمريكية ، والهند ، سنغافورة ، جمهورية مصر العربية ، وغيرها من الدول الأخرى .

(د. الشيمى ، ٢٠٠٨ ، ص ٨١ - ٢٠٠٩ - خشبة ، ٢٠٠٩ - د. العتوم ، ٢٠٠٩ - تومانجان ، فرانسيس، هابيتون ، ٢٠٠٤ - رينيه ، ٢٠٠٦)

لذا فإنه من الحقائق الهامة والتي أمكن استخلاصها من تجارب الدول السابق ذكرها ، أن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً كبيراً في زيادة الناتج القومي

للدول التي أخذت بأسباب التقدم والتنمية من خلال رعايتها لهذه المشروعات وللعاملين فيها ، ومحاولة توفير سبل المساعدة الازمة لنموها وتطويرها لذا سوف نطرح عدة مقتراحات يمكننا عن طريق إتباعها الأخذ بيد هذه النوعية من المشروعات ودفعها نحو النمو المتزايد وتشجيعها على الاتجاه للانتشار عالمياً عن طريق الاتجاه للتصدير.

* المفاهيم الحديثة لإدارة المشروعات الصغيرة - حاضنات الأعمال .

تقيد الإحصاءات في الولايات المتحدة الأمريكية أن ٥٥٪ من المشروعات الصغيرة تتعرض للتوقف خلال عامين من إقامتها ، بينما تصل هذه النسبة إلى ٨٥٪ في خمسة أعوام من إقامتها وكذلك الوضع في بعض الدول الأوروبية . وقد أوضحت بعض الدراسات التي أجريت عام ٢٠٠٢ عن طريق قطاع الأعمال والمقولات الأوروبي أن تجربة عشر دول أوروبية في مجال حاضنات الأعمال أن حوالي ٩٪ من المشروعات التي تم إقامتها في الحاضنات تعمل بنجاح خلال الثلاثة أعوام الأولى من إقامتها .

(Small & Medium Enterprises. 2000)

وتساعد هذه الحاضنات في تنمية المشروعات والمجتمع حيث تعمل على تشجيع وخلق مشروعات صغيرة جديدة ، تنمية المجتمع المحلي ، دعم خطط التنمية للمجتمع ، تنمية الموارد البشرية ، و خلق فرص عمل للعاطلين . (د. التويجري ، ٢٠١١)

* مفهوم حاضنات الأعمال:

فكرة الحاضنة جاءت أساساً من مفهوم حضانات الأطفال غير مكتلي النمو "الأطفال المبتسرين" حديثي الولادة ، حيث يودع الطفل في الحضانة والذي يتواجد فيها كافة وسائل العلاج والنمو الازمة لنمو الطفل حتى يكتمل نموه ويصبح قادر على الخروج للمجتمع وممارسة دوره في الحياة .

ويرى الباحث أن الحاضنة عبارة عن " منظومة عمل متكاملة في مكان محدد مجهزة بكافة الإمكانيات الازمة من موارد مادية وبشرية وخدمات مثل: شبكات من الاتصالات والمعلومات والاستشارات بهدف مساعدة المشروعات الصغيرة " الوليدة " على النمو والنجاح وتقديم الدعم اللازم لزيادة نسب نجاحها والتغلب على مشاكلها بحيث تخرج إلى المجتمع وتحقق مزيداً من التقدم والازدهار وبما يساعد هذه المشروعات على تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وبالتالي توجيه الموارد الاقتصادية للمجتمع التوجيه الأمثل مما يحقق التنمية الشاملة للمجتمع ".

* التطور التاريخي لحاضنات الأعمال .

كانت البداية الأولى لمفهوم الحاضنات في عام ١٩٥٩ في الولايات المتحدة الأمريكية في مقر لإحدى الشركات المتوقفة عن العمل ويسمى " Industrial Center Batavia " حيث تم تأجير هذا المقر لمجموعة من الأفراد الراغبين في إقامة مشروعات صغيرة مع توفير النصائح المشورة وقد لاقت الفكرة نجاح كبير خاصة أن هذا المقر كان بالقرب من وسائل الاتصالات والمطاعم والبنوك . وكانت بداية

ل فكرة الحاضنات والتي ظلت هكذا حتى منتصف الثمانينيات ، وأكدت الدراسات أن أول حاضنة كانت في اليابان خلال عام ١٩٨٢ . و في منتصف الثمانينيات قامت هيئة المشروعات الصغيرة sba لوضع برنامج تنمية وإقامة عدد من الحاضنات حيث لم يكن يعمل في أمريكا إلا عدد ٢٠ حاضنة والذي ارتفع بشكل كبير عند قيام الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال NBIA في عام ١٩٨٥ من خلال بعض رجال أعمال الصناعة الأمريكية وهي مؤسسة خاصة تهدف إلى إقامة وتنشيط الحاضنات وفي نهاية عام ١٩٩٧ وصل عدد الحاضنات في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ٥٥٠ حاضنة .

حدث تطور كبير في صناعة الحاضنات حيث وصل العدد حتى عام ٢٠٠٢ إلى ٣٥٠٠ حاضنة على مستوى العالم منها فقط في أمريكا ١٠٠٠ حاضنة والباقي في دول العالم الأخرى منها ٤٦٥ في الصين و ٢٠٠ في كل من كوريا الجنوبية والبرازيل وفي الدول العربية وصل العدد على ١٤ حاضنة منها ١٠ في مصر ، ٢ حاضنة في المغرب ، وعدد واحد حاضنة في كل من البحرين وتونس .

Incubators offer convergence of services Financial Daily. 2002. Haji.2000)

* أنواع حاضنات الأعمال:

- ١- تأخذ حاضنة الأعمال أكثر من نوع ومن أهم هذه الأنواع: (د. التويجري ، ٢٠١١) حاضنة المشروعات العامة: يضم هذا النوع من الحاضنات المشروعات الصغيرة ذات التخصصات المختلفة في كافة المجالات الإنتاجية والخدمية للمشروعات الصغيرة ذات المهارات الحرافية العالية من أجل الأسواق الإقليمية .
- ٢- الحاضنة التكنولوجية: Incubators هي حاضنات خاصة بمشروعات صغيرة ذات الدعم العلمي التي تقام داخل الجامعات ومراكم البحث بهدف الاستفادة من الأبحاث العلمية والابتكارات العلمية التكنولوجية وتحويلها إلى مشروعات ناجحة من خلال الاعتماد على البنية الأساسية لهذه الجامعات من معامل - وورش - وأجهزة متقدمة - وأعضاء هيئة التدريس ومعاولينهم
- ٣- حاضنات الأعمال الدولية: International Business Incubators "IBI" نركز على التعاون الدولي والمالي والتكنولوجي بهدف تسهيل دخول الشركات الأجنبية إلى هذه الدول من ناحية وتأهيل الشركات القومية للتوسيع والاتجاه إلى الأسواق الخارجية من ناحية أخرى . وتلاءم الشركات المتوسطة والصغيرة في الدول الصناعية والتي تريده أن تتبع في أنشطتها ودخول أسواق جديدة وخاصة مع نشأة الشركات العابرة للقارات ، ومن أمثلتها حاضنات في الصين التي ابتكرت هذه النوعية في مدineti بكين وشنغهاي ، وكذلك في أمريكا في ولاية كاليفورنيا .
- ٤- الحاضنات المفتوحة: هي حاضنات بدون جدران وتقام من أجل تنمية وتطوير المشروعات القائمة فعلا حيث تقام في أماكن التجمعات الصناعية وتعمل كمركز خدمة متكامل لدعم المشروعات المحيطة ، وتقوم بدور الوسيط بين المشروعات ومراكم الأبحاث والجامعة والجهات الحكومية .
- ٥- حاضنات الطلاب والدارسين في الخارج: Overseas Students Incubators تم ابتكارها في الصين وتم إدخالها إلى مجال صناعة الحاضنات في آخر التسعينيات حيث وجدت الصين أن لديها قوة كبيرة من الطلاب الذين يدرسون خارج الصين في

دول العالم فارادت أن تستفيد من هؤلاء الطلاب وتشجيعهم على الرجوع للوطن عن طريق حاضنات الطلاب الدارسين في الخارج حيث وصل عددهم عام ٢٠٠٢ إلى ٢٥٠ ألف طالب وقد بلغ عدد الحاضنات حتى نهاية التسعينيات عدد ٢٨ حاضنة ز

حاضنات الشركات والهيئات: قد تقيم شركات أو هيئات ضخمة حاضنات مع الشركات الصغيرة أو أصحاب الأفكار للاستفادة في إنجاز مشروعات بحثية أو إنتاجية أو استخدام تكنولوجيا جديدة ، ومثال ذلك ماقامت به وكالة الفضاء الأمريكية ناسا في إقامة عدة مراكز لدعم التكنولوجيا والحاضنات في أمريكا للاستفادة منها .

حاضنات قطاع خاص : وهى حاضنات يتم إقامتها عن طريق رجال الأعمال والمستثمرين بهدف الربح مثل الحاضنة اليونانية لاستقطاب الشركات التكنولوجية العالمية إلى منطقة شرق البحر المتوسط من خلال توفير البنية الأساسية للمشروعات والخدمات التي تعطى قيمة مضافة للشركات المشتركة في الحاضنة .

· أمثلة للحاضنات التكنولوجية الناجحة عالميا :

هناك العديد من النماذج الناجحة لحاضنات تكنولوجية في مختلف دول العالم منها:

١- حاضنات داخل الجامعات: أحد نماذج الحاضنات التكنولوجية هي الحاضنات التي تقام داخل الجامعات والتي جاءت نتيجة التعاون المشترك فيما بين الجامعات وعالم الأعمال ومنها حاضنة " UBC Research Enterprises " والتي تقام داخل جامعة " University of British Columbia " حيث تقوم الجامعة بتمويل جميع الأنشطة الخاصة بإدارة وتسويق الاختراعات والابتكارات والأبحاث الجديدة في الصناعة .

- كما تملك جامعة " Maryland University " ثلاثة حاضنات تكنولوجية داخل الحرم الجامعي حيث أنها شارك في رأس مال الشركات التي تقام داخل هذه الحاضنات عن طريق استثمار الجامعة في إقامة مشروعات رأس مال مخاطر متخصصة تقوم بتمويل الأفكار الجديدة للطلاب والباحثين بالجامعة .

٢- حاضنات داخل مراكز أبحاث علمية: من أمثلة الحاضنات التي تقام داخل المراكز البحثية حاضنة المشروعات التكنولوجية الحيوية التي تقام داخل معهد ميتشجان للتكنولوجيا

" Bio Business Incubator of Michigan " وهي حاضنة خاصة بالمعهد تقوم بتسويق المشروعات الناجحة عن برامج البحث العلمي بالمعهد .

٣- حاضنات تكنولوجية خاصة: بعض الحاضنات تتبع شركات خاصة أو مؤسسات خاصة تهدف إلى الربح مثل الحاضنة اليونانية " Athena High Technology " وهى خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقوم بتوفير البنية الأساسية للمشروعات لاستقطاب الشركات العالمية .

(د. التويجري ، ٢٠١١)

٤- دور التكاليف في مجال المشروعات الصغيرة

محاسبة التكاليف تعتبر مجرد أداة أو طريقة منظمة تستخدمة الإدارة العليا بالمشروع في ممارسة العملية الإدارية داخل المشروع وأيضا خارج المشروع ، حيث تمارس الإدارة دورها في التخطيط والرقابة على الموارد الاقتصادية داخل المشروع والذي ينعكس أثره على خارج المشروع من حيث أن التوجيه الأمثل

للموارد الاقتصادية داخل المشروع يؤدي إلى تحقيق المنفعة المرجوة من استخدام هذه الموارد والذي يمتد إلى خارج المشروع في شكل تكلفة مناسبة وهامش ربح ملائم وبالتالي سعر بيع تناقض في الأسواق .
(د. راضى ، د. الشيخ ، ٢٠١٠)

والتكلفة هي عبارة عن تضحيه بمورد اقتصادى بغرض الحصول على منافع حالية أو مستقبلية . على سبيل المثال التضحية بأصل مالى متداول كالنقية بغرض الحصول على آلات كأصل ثابت أو مواد خام او أولية كمخزون يمثل أصل متداول - بغرض الاستخدام في الإنتاج - حيث يمثل ذلك الجزء المستخدم في الإنتاج تكفة فعلية ، بمعنى أن استخدام الأصل الثابت في الإنتاج فإن مقابل الإهلاك لهذا الأصل يمثل تكلفة صناعية غير مباشرة تحمل على تكلفة الوحدات المنتجة ، كذلك استخدام المواد الخام في الإنتاج يمثل ذلك الجزء المستخدم في العمليات الإنتاجية تكفة صناعية متغيرة تحمل على تكلفة الوحدات المنتجة ، وبالتالي يمثل ذلك الجزء غير المستخدم في الإنتاج مورد اقتصادى كأصل من المفترض أن تحصل المنشأة منه على منافع مستقبلية والا يعتبر فى حكم الخسارة إذ لم تحصل المنشأة على منافع من وراء هذا المورد الاقتصادي ويحمل على خسائر الفترة بقائمة الدخل .

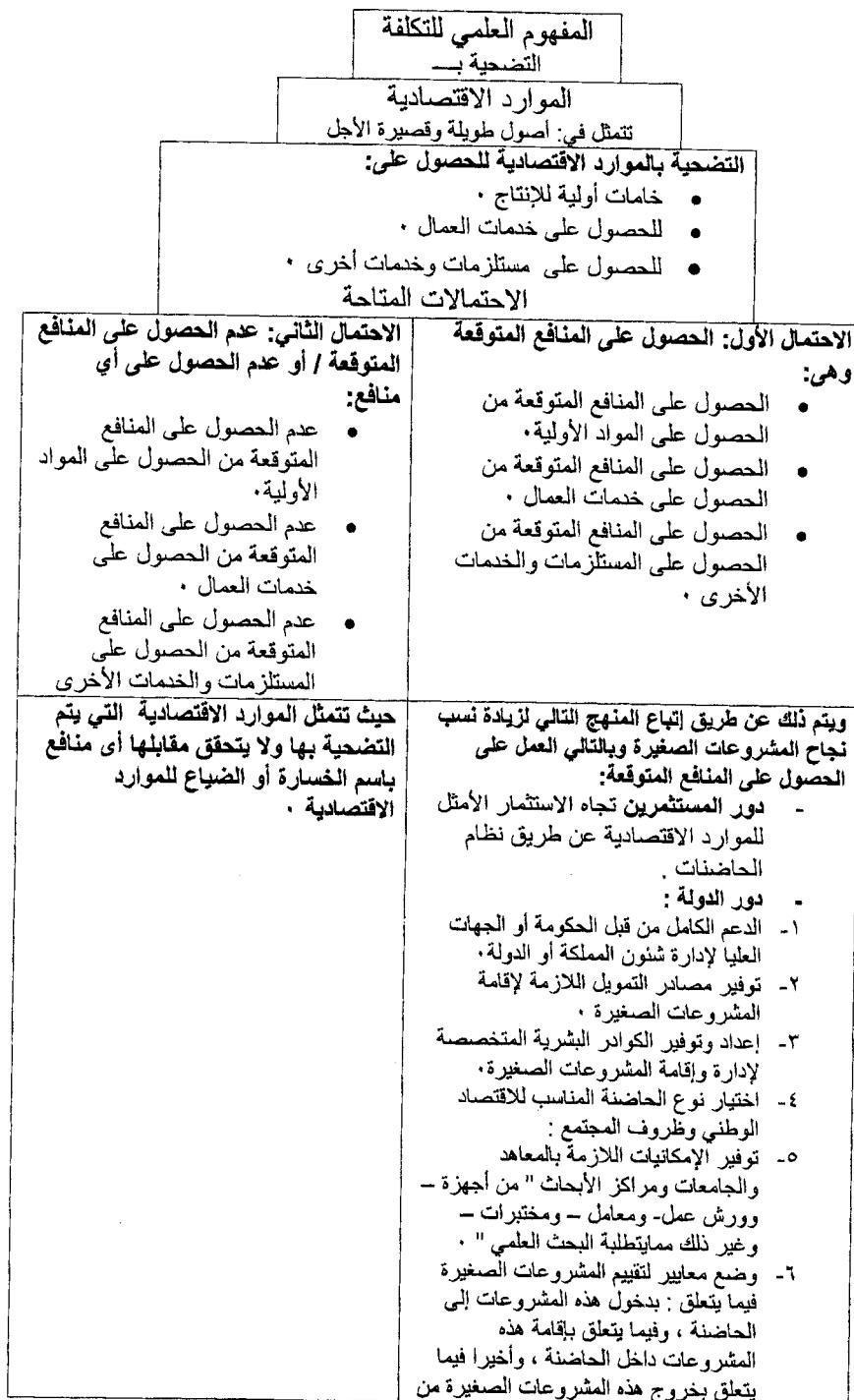
ويرى الباحث أن التكلفة لابد أن يتوافر لها شرطين أساسين معا حتى تتحقق الهدف منها وهما : أن يكون هناك حاجة ، والثانى : أن يتم إشباع هذه الحاجة بما هو محدد لها . ولابد من توافر الشرطين معا حتى تصبح تكلفة ، وبالتالي إذ لم يكن هناك حاجة للإتفاق و/ او لم يتم إشباع هذه الحاجات فيعتبر ذلك خسارة او ضياع للموارد الاقتصادية .

٣- الإطار المقترن - إعداد المشروعات الصغيرة بما يحقق الاستخدام الأمثل للتكلفة وتحقيق التوجيه الأمثل للموارد الاقتصادية وتحقيق التنمية للأقتصاد السعودي .

في ضوء المفهوم الصحيح للتكلفة فإنه يمكن إتباع إطار علمي مقترن يعتمد على العناصر التالية :

- ١- دور المستثمرون تجاه الاستثمار الأمثل للموارد الاقتصادية عن طريق نظام الحاضنات
- ٢- دور المملكة تجاه توفير الدعم اللازم لقيام المشروعات الصغيرة بما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية بإتباع نظام الحاضنات "Incubators" صناعة "الحاضنات" والذي من خلاله يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء المفاهيم السابقة للتكلفة .
- ٣- دور المشروعات الصغيرة تجاه الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية في ضوء مفهوم التكلفة والذي يتم تناوله عن طريق الآتي:
 - أ- المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل بداية المشروع الصغير .
 - ب- المرحلة الثانية : مرحلة بداية عمل المشروع الصغير .

ويمكن تناول هذا الإطار من خلال العناصر التي تظهر بالشكل التالي:



	<p>الحاضنة .</p> <p>٧- وضع معايير لتقدير أداء الحاضنة "أي تقيم إدارة الحاضنة " .</p> <p>- دور المشروعات الصغيرة :</p> <ul style="list-style-type: none"> ١- في مرحلة ما قبل بداية المشروع . ٢- في مرحلة بداية عمل المشروع .
	<p>تؤدي إلى انعكاس إيجابي على التنمية الاقتصادية وبالتالي تنمية الاقتصاد الوطني بالملكة العربية السعودية</p> <p>شكل رقم (١) عناصر الإطار المقترح - العلاقة بين مفهوم التكلفة وتحقيق التنمية الاقتصادية</p>

القسم الأول : دور المستثمرين تجاه الاستثمار الأمثل للموارد الاقتصادية عن طريق نظام الحاضنات .

يمكن للمستثمرين الاتجاه نحو إقامة حاضنات الأعمال الخاصة باعتبارها مشروع استثماري أسوة بما يتم في بعض الدول المتقدمة ونظرًا لما حققه من نجاح منذ الثمانينات وحتى الآن في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين وغيرها من البلاد المتقدمة الأخرى ، وذلك عن طريق دراسة متطلبات إنشاء هذه الحاضنة وعمل دراسة جدوى لإقامة الحاضنة الإسقافية من تجارب هذه الدول المتقدمة في هذا المجال ، ويمكن إتباع الحاضنات العامة التي تعتمد على المشروعات الصغيرة التي تعتمد على المنتجات المتعددة والتي يتميز بها المجتمع للاستفادة من الإمكانيات المتاحة . مع توفير الخدمات اللازمة لإقامة المشروعات الصغيرة لزيادة نسب نجاحها وبالتالي تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية .

القسم الثاني : دور المملكة تجاه توفير الدعم اللازم لقيام المشروعات الصغيرة بما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية بإتباع نظام الحاضنات Incubators "صناعة الحاضنات" والذي من خلاله يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء المفاهيم السابقة للتكلفة والذي يتمثل في العناصر التالية :

١- الدعم الكامل من قبل الحكومة أو الجهات العليا لإدارة شئون المملكة أو الدولة .

ثبتت تجارب الدول المتقدمة أن من أسباب نجاح الحاضنات هو دعم ومساندة الحكومات لهذه المشروعات الصغيرة حيث أن مساندة الحكومات في دعم المشروعات الصغيرة يعطي الثقة لأصحاب المشروعات الصغيرة والمستثمرين إلى الاستثمار والإنتاج في هذه المجالات وبالتالي تزداد فرص النجاح والنمو لهذه المشروعات مما يعني أن المخاطر التي قد يتعرض لها المشروع تقل حدتها في حالة الدعم الحكومي مما يشجع المستثمر على الدخول في هذه المجالات .

٢- توفير مصادر التمويل الازمة لإقامة المشروعات الصغيرة :

من أهم العقبات التي تعيق إنشاء المشروعات الصغيرة بشكل خاص هو نقص الدعم المالي لتمويل المشروع وحتى في حالة إنشاء المشروع في مرحلة الأولى قد تحدث مشاكل عديدة خاصة بتوفير السيولة المالية لهذه المشروعات للحصول على المواد الخام والأولية وسداد الالتزامات تجاه العاملين والموردين والدائنين ،

وبالتالي تعتبر مصادر التمويل عصب إقامة المشروعات الصغيرة ، وتوفير مصادر التمويل يعتبر خطوة هامة وضرورية حيث تعتبر مصادر التمويل " موارد اقتصادية " يجب توجيهها التوجيه الصحيح في مسارها السليم حتى تتفق مع الفكر التكاليف الذي يرى أن التضخيم بالموارد الاقتصادية لا بد أن يقابله منفعة أو قيمة مضافة وإلا يعتبر إهدار لهذه الموارد الاقتصادية ، وبالتالي بدعم الحكومات أو الجهات العليا المملكة – مثل المملكة العربية السعودية – لتمويل المشروعات الصغيرة يمكن المساهمة في إنجاح هذه المشروعات الصغيرة .

٣- **إعداد وتوفير الكوادر البشرية المتخصصة في مجال إنشاء وإدارة الحاضنات .**
الكوادر البشرية تمثل في الأفراد المتخصصين في مجال إنشاء الحاضنات وتقديم الخدمات الازمة لإقامة المشروعات الصغيرة داخل هذه الحاضنات مثل : لأفراد المتخصصين في إدارة الحاضنات : حيث تحتاج الحاضنة إلى إدارة متخصصة وذلك لأن الحاضنة تقدم العديد من الخدمات منها: خدمات إدارية – خدمات تمويلية – خدمات استشارية . ولذلك تحتاج الحاضنة إلى كوادر قيادية لإدارة هذه الحاضنات ويمكن الاستعانة بخبرات الدول المتقدمة في إدارة هذه الحاضنات عن طريق زيارة هذه الحاضنات والاستفادة من تجارب هذه الدول المتقدمة في مجال إدارة الحاضنات ، كذلك الأفراد المتخصصين في مجال المشروعات الصغيرة " خبراء استشاريين " حيث تحتاج الحاضنات إلى استشارات فنية في مجالات عديدة : منها إنتاجية ، وتسويقية ، وเทคโนโลยية ، وخبرات في مجال هذه المشروعات الصغيرة والتعامل معها ، وبالتالي تحتاج الحاضنات إلى مثل هؤلاء الخبراء للإستعانة بهم في إدارة الحاضنة وتقديم النصح والاستشارات لهذه المشروعات . أيضاً الأفراد المدربين على إقامة المشروعات الصغيرة تحتاج الحاضنة إلى أفراد مدربين على كيفية إنشاء أو إقامة مشروع صغير وكيفية إعداد دراسات الجدوى لهذا المشروع سواء جدو اقتصادية أو تشغيلية أو تكنولوجية أو تسويقية . ويأتي ذلك عن طريق توجيه سياسة التعليم سواء على مستوى المدارس أو الجامعات لتطوير المناهج التعليمية وتنمية فكر العمل والإنتاج لدى طلاب المدارس والجامعات وتدريبهم على الابتكار والإبداع لخدمة أنفسهم وببلادهم .
إضافة إلى توفير دورات تدريبية في الجامعات والمعاهد ومراكز التدريب المتخصصة في خدمة المجتمع ، وبالتالي يمكن تنمية روح العمل وتحفيز المجتمع على الإنتاج وبناء مشروعات صغيرة كنواه لمشروعات كبيرة وعملاقة تحقق التنمية الاقتصادية الشاملة .

٤- **اختيار نوع الحاضنة المناسب للاقتصاد الوطني وظروف المجتمع :**
لاختيار الحاضنة المناسبة لظروف المجتمع يرى الباحث تقسيم الحاضنات على مستويين : المستوى الأول : حاضنات محلية ، و المستوى الثاني: حاضنات عالمية ، حيث تكون البداية أولاً محلياً أي عمل تنمية محلية عن طريق اختيار الحاضنات المناسبة محلياً ثم تهيئة هذه الحاضنات المحلية للانطلاق نحو العالمية .
• اختيار الحاضنات المحلية :
هناك العديد من أنواع الحاضنات والتي تلائم ظروف البلاد العربية ومنها الأنواع التالية :

أ- إنشاء الحاضنات العامة: الحاضنات العامة تعتبر مناسبة خاصة للدول العربية التي تتميز بوفرة العمالة الماهرة وبالتالي يمكن التوسيع في إنشاء هذا النوع والذي يعتمد على الإنتاج المتعدد الذي يعتمد على العمل الماهرة ومن أمثلة هذه المشروعات :

ب- إنشاء الحاضنات التكنولوجية بالجامعات ومرتكز الأبحاث: يمكن إنشاء الحاضنة التكنولوجية بالجامعات السعودية ومرتكز الأبحاث للاستفادة من الإمكانيات المتاحة بها ، وتسويق الأفكار والابتكارات العلمية ، حيث يمكن إنشاء حاضنات تكنولوجية عن طريق الجامعة والتي تساهم بتمويل المشروعات الصغيرة بهذه الحاضنات التكنولوجية أو المشاركة في تمويل هذه المشروعات الصغيرة مع شركات كبيرة أخرى .

ت- استخدام حاضنات الدارسين بالخارج : نظراً لما توفره بعض الدول العربية - مثل المملكة العربية السعودية - من مميزات لطلاب الدراسات العليا من أجل الحصول على الماجستير والدكتوراه من الجامعات العالمية كما بالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وغيرها من الدول الأخرى المتقدمة بهدف إعداد كوادر بشرية على درجة عالية من الكفاءة ، فإنه يمكن عمل حاضنات لهؤلاء الطلاب والدارسين لتشجيعهم على العودة إلى الوطن وتقديم علمهم وأفكارهم لبلادهم من خلال إنشاء حاضنات لتسويق الأفكار والابتكارات لهؤلاء الطلاب واستثمارها لخدمة المجتمع وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة .

• **الحاضنات العالمية:**

الحاضنات الدولية تتطلب أولاً تطوير الحاضنات المحلية لأعداد مشروعات قادرة على المنافسة والدخول في الأسواق العالمية ، وبالتالي هذا النوع يلائم المشروعات العملاقة والتي تسمى الشركات العابرة للقارات ، وللوصول إلى هذا النوع يحتاج الأمر إلى الاهتمام بالحاضنات المحلية وتنمية المشروعات وصولاً إلى العالمية .

٥- توفير الإمكانيات الازمة بالمعاهد والجامعات ومرتكز الأبحاث : تحتاج الحاضنة إلى توفير إمكانيات المساعدة على توفير الخدمات للمشروعات الصغيرة القائمة بالحاضنة " من أجهزة سوورش عمل- ومعامل - ومخابر - وغير ذلك مما يتطلب البحث العلمي " .

٦ - وضع معايير لتقدير المشروعات الصغيرة: هناك عدة معايير لتقدير المشروعات الصغيرة منها: معايير خاصة بدخول المشروعات الصغيرة إلى الحاضنة منها: الالتزام وجدية فريق العمل بالمشروع الصغير ، ملائمة احتياجات المشروع مع إمكانيات الحاضنة ، وغيرها من المعايير الأخرى . كذلك هناك معايير لإقامة المشروعات الصغيرة داخل الحاضنة منها: تحقيق معدلان نمو عالية ، المشاركة في الندوات وورش العمل والدورات التدريبية ، جودة المنتج ، وغير ذلك . أيضاً هناك معايير لخروج المشروعات الصغيرة من الحاضنة منها : توافر معايير لإقامة المشروع داخل الحاضنة ، الخروج من الحاضنة في فترة لاتتعذر ثلاثة أعوام ، كذلك مدى تحقيق التكامل والترابط مع المشروعات القائمة الكبيرة خارج الحاضنة ، إضافة إلى مدى الاعتماد على التكنولوجيا المتقدمة ، ومدى

الحصول على التمويل اللازم مستقبلا ، ومدى الاختلافات عن المنتجات المتاحة بالأسواق ،

٧- وضع معايير لتقدير أداء الحاضنة نفسها .

تعبر الحاضنة نفسها صناعة وبالتالي يجب أن تقييم الحاضنة وتحديد مدى قدرتها على الاستمرار في تقديم الخدمات والدعم للمشروعات التي ترعاها فالحاضنة مثل أي مشروع تحصل على مدخلات عبارة عن المشروع الصغير ثم تقوم بعمليات تشغيلية مماثلة في تقديم الخدمات الإدارية والمالية والاستشارية ، للحصول على المخرجات والتي تمثل في تقديم مشروع صغير ناجح يستطيع الاندماج في المجتمع والمنافسة في الأسواق المحلية والعالمية . ومن أهم هذه المعايير لتقدير الحاضنة مدى كفاءة مدير الحاضنة ، مدى ترابط الحاضنة بالمجتمع المحيط بها ، مدى التحسن والاستمرارية في أداء الخدمات والأعمال ، إمكانية الحصول على التمويل

القسم الثالث: دور المشروعات الصغيرة تجاه الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية

لإمكانية إنشاء مشروعات صغيرة تحقق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية في ضوء مفهوم التكلفة – والذي يعني أن التضخمية بالموارد الاقتصادية يجب أن يقابلها منافع متوقعة حاليا أو مستقبليا - فإنه يجب الاهتمام بإنشاء المشروع الصغير ليس فقط في مرحلة الإنشاء ولكن أيضا في مرحلة ما قبل الإنشاء ويتمثل ذلك من خلال المراحل التالية :

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل بداية المشروع الصغير .

يمكن تناول دور المشروعات الصغيرة تجاه كيفية الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية في ضوء مفهوم التكلفة من خلال تناول دور هذه المشروعات خلال مرحلة ما قبل إنشاء المشروع الصغير والتي تتمثل في الآتي :

١- التأكد من إمكانية الحصول على رأس المال "المورد الاقتصادي" ويفضل الحصول عليه من خلال المدخرات الشخصية أما في حالة عدم توفر هذه المدخرات فإن الاتجاه الثاني هو البحث عن مصدر تمويل ملائم .

٢- اختيار نوع المنتج الذي سيتخصص فيه المشروع الصغير وذلك طبقا لدراسات السوق وتحديد رغبات المستهلكين ومدى توافر الخامات ومصادر التوزيع وغير ذلك .

٣- عمل دراسات الجدوى بأنواعها سواء فنية أو تكنولوجية او اقتصادية ، ومايهمنا في هذا البحث دراسة الجدوى الاقتصادية - بشكل خاص جانب التكاليف- والتي تعتمد على تحديد الموارد الاقتصادية التي سيتم التضخيم بها "في شكل تكاليف" والمنافع المتوقعة من وراء التضخيم بهذه الموارد الاقتصادية "في شكل إيرادات" ، وتنفيذ دراسة الجدوى الاقتصادية في توجيه صاحب أو أصحاب المشروع هل سيتحقق المنافع المتوقعة في ضوء هذه الدراسات أم لا يمكن تحقيق هذه المنافع ، وبالتالي إذا كانت نتيجة دراسة

الجدوى الاقتصادية تشير إلى أن المشروع سيحقق أرباح ملائمة ترضي ملاك المشروع في هذه الحالة يتم استكمال إجراءات إنشاء المشروع ، أما في حالة عدم تحقيق منافع متوقعة أو عدم تحقيق أي منافع في هذه الحالة لا يتم استكمال إجراءات إنشاء المشروع نظراً لعدم الحصول على المنافع المتوقعة مما يعني تجنب إهدار الموارد الاقتصادية مما يعني تجنب تحقيق الخسائر التي تضر بالاقتصاد الوطني السعودي .

المرحلة الثانية : مرحلة بداية عمل المشروع الصغير .

بعد التقرير بإمكانية جدواي المشروع اقتصادياً وفنياً وتشغيلياً تأتي مرحلة البداية الفعلية لإنشاء المشروع الصغير ويجب على المشروع الصغير في هذه الحالة إتباع الخطوات التالية حتى يمكن توجيه الموارد الاقتصادية التوجيه الأمثل ولزيادة فرص نجاح المشروع ومن هذه الخطوات ما يلي :

- ١- تحديد مكان بداية المشروع الصغير "اختيار الحاضنة المناسبة" : فلكي يحقق المشروع الصغير الطامح إلى النجاح والنمو والازدهار مستقبلاً يجب اختيار المكان الملائم لفترة البداية حيث تعتبر فترة البداية للمشروع من أهم فترات حياة المشروع حيث تؤدي إلى فشل أو نجاح المشروع وبالتالي يؤثر ذلك على توجيه الموارد الاقتصادية للمشروع ، لذلك يمكن للمشروع الصغير الإستفاده من مما توفره المملكة من حاضنات الأعمال أو الحاضنات التكنولوجية أو غيرها للإستفاده من الخدمات التي توفرها الحاضنة ، حيث أثبتت الحاضنات في كثير من الدول نجاحها في تقديم مشروعات صغيرة ناجحة خصوصاً في المراحل الأولى لبداية المشروع ، حيث توفر خدمات إدارية واستشارية وأمنية وفنية وغير ذلك من الخدمات الأخرى .
- ٢- إنشاء نظام معلومات إداري ومحاسبى يلبى متطلبات إدارة المشروع من اتخاذ القرارات الإدارية داخل أو خارج المشروع ويعتمد على التكنولوجيا الحديثة في التعامل مع الموردين والعملاء بما يحقق ترشيد التكاليف واستخدام الإنتاج بدون مخزون ، مما يساهم في التوجيه الأمثل للموارد الاقتصادية للمشروع الصغير .
- ٣- وضع نظام للتکالیف الفعلیة : يسهم في تقديم معلومات التكاليف للإدارة الداخلية بغض المساهمة في اتخاذ القرارات الملائمة وبالتالي التوجيه الأمثل للموارد الاقتصادية للمشروع الصغير وزيادة فرض نجاحه ، حيث تقدم متابعة التكاليف معلومات تكاليف في عدة مجالات منها: في حالة الاختيار بين بدل الشراء من خارج المشروع أو التصنيع الداخلي بالمشروع ، أو قرار إضافة منتج جديد أو حذف منتج قائم أو إضافة خط إنتاج أو حذف خط إنتاج وغير ذلك القرارات المشابهة .
- ٤- وضع نظام للتکالیف المعياریة : يفيد نظام التكاليف المعيارية في تقييم أداء المشروع في استخدام الموارد الاقتصادية حيث تحدد التكلفة المعيارية مدى الانحراف / أو عدم الانحراف عن المعايير الموضوعة في مجال استخدام المواد الأولية أو في مجال أجور العمال أو في مجال التكاليف الصناعية غير المباشرة ، مما يساعد إدارة المشروع على دراسة أساليب الإهدار في الموارد الاقتصادية ومعالجتها وبالتالي يساعد ذلك في توجيه الموارد الاقتصادية التوجيه الأمثل وتحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع .

- ٥- اتباع "الخطيط عن طريق نظام الموارد التقديرية" : استخدام الموارنات التخطيطية التقديرية لكافه أنشطة المشروع يمكن أن يساهم بدرجة كبيرة في التوجيه الأمثل للموارد الإقتصادية للمشروع ، حيث تمكن من تحديد احتياجات السوق من المبيعات وبالتالي القيام بتحديد موازنة الإنتاج لإنتاج الوحدات الازمة لمقابلة حجم المبيعات ، ولتحديد موازنة الإنتاج يتطلب تحديد موازنة تكاليف المواد المباشرة وكذلك تكاليف الأجور المباشرة وأيضاً التكاليف غير المباشرة الأخرى ، مما يعني التوجيه الأمثل للموارد الإقتصادية والمساهمة في استمرار ونجاح المشروع الصغير

- ٦- اتباع نظام التكاليف المستهدفة *Target Cost* والذي تم استخدامه في اليابان والذي يعتمد على البحث عن سعر المنتج أولاً ثم تحديد هامش الربح للمشروع الصغير والباقي يعتبر تكلفة مستهدفة يجب على المشروع الإنتاج في حدودها دون زيادة .

الدراسة الميدانية

- ١- أهداف ومنهج الدراسة :** تهدف الدراسة الميدانية إلى اختبار ميداني لفروض البحث للإطار النظري المقترن للتقرير بمدى أهمية الإطار المقترن من خلال عينة الدراسة فيما يتعلق بدور التكاليف في المشروعات الصغيرة و تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وتحقيق التنمية للمجتمع السعودي ، ولتحقيق ذلك فقد تم استخدام المنهج البحثي الذي يعتمد على : استخدام المنهج الاستقرائي *Inductive Approach* وذلك لاستقراء واقع البيئة بالمملكة العربية السعودية فيما يتعلق بكيفية إعداد مشروعات صغيرة الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال المفاهيم العلمية للتكلفة ومدى قبول الإطار المقترن . كما تم استخدام قوائم الاستقصاء والمقابلات الشخصية واللاحظات كأدلة بحث وذلك لتجميع البيانات اللازمة للدراسة . ويعتمد البحث على طريقة الدراسة الميدانية لاختبار أهداف البحث ومدى قبول الإطار المقترن للتطبيق في البيئة السعودية .
- ٢- مجتمع البحث وعينة الدراسة :** حدد الباحث مجتمع البحث بحيث يكون ممثلاً لشريحة تضم العديد من الأطراف ذات العلاقة بالمشروعات الصغيرة سواء متخصصين أو غير متخصصين بالجامعات السعودية وقد تمأخذ عينة من هذا المجتمع من تخصصات متعددة .
- ٣- جمع وتحليلي الردود إحصائياً:** وبالنسبة لعينة الدراسة بشكل عام فقد كانت ردود العينة كما يلي: تم توزيع عدد ٥٠ إستبيان وتم استلام الرد لعدد ٣١ مفردة بنسبة ٦٠% تقريباً ، ولم يتم الرد على ١٩ مفردة .
وطالما أن حجم الردود السليمة والمسلتمة يزيد عن ٣٠ رداً لعينة الدراسة فإنه سيكون من الممكن تحليل هذه الردود إحصائياً ، ولقد استخدم الباحث الاختبار الإحصائي الذي يتمشى مع الأسلمة الترتيبية وتعتبر تلك البيانات بطبعها لاتبع التوزيع الطبيعي وبالتالي لا يمكن استخدام الاختبارات المعلمية التي تشرط أن يكون المجتمع الأصلي الذي تم اختيار عينة البحث منه يأخذ شكل التوزيع المعتدل الطبيعي أو قریب من الاعتدال .
- ٤- الاختبارات الإحصائية المستخدمة :** قام الباحث باستخدام اختبار النسبة *One Proportion test* هو أسلوب إحصائي يختص باختبارات الفروض المتعلقة بنسبة معينة وهو يناسب تحليل البيانات الاسمية أو الترتيبية (حيث يتم جمع البيانات في صورة اسمية أو ترتيبية) وهو يناسب البحث . ويتم حساب نسبة الآراء المجموعة من العينة ومقارنتها بالنسبة المفترضة إذا كانت متساوية أو قريبة من النسبة المفترضة للمجتمع فإن الفرض العدم يكون صحيح والعكس إذا كانت الآراء بعيدة عن النسبة المفترضة للمجتمع فإن الفرض العدم يكون غير صحيح .

يتميز هذا الأسلوب بأنه يعطى بالإضافة إلى حساب النسبة الخاصة بالعينة فترة ثقة تقع في حدودها النسبة الحقيقة للمجتمع .

ويكون جدول اختبار النسبة عن طريق البرنامج الإحصائي *Mini Tab* من عدة أعمدة منها عمود للعنصر أو المكون محل الاختبار و عمود فترة القلة C1 يتم تحديدها عن طريق البرنامج قيمة p والتي تعبر عن "احتمال أن يكون فرض العدم صحيح - وفرض العدم في هذه الحالة هو أن نسبة الموافقة على العنصر أكبر من ٥٠ % أما الفرض البديل فهو أن نسبة عدم الموافقة هو أقل من أو يساوى ٥٠ % " وبناء على هذه القيمة (p value) يتم اتخاذ القرار فإذا كانت أقل من مستوى المعنوية (٥ %) يتم قبول الفرض العدم (وبالتالي رفض الفرض البديل الذي يرى عدم الموافقة أقل من أو يساوى ٥٠ % وبالتالي إذا كانت القيمة تساوى صفر (p value = صفر) معنى ذلك يتم قبول الفرض العدم ، والعكس من ذلك إذا كانت قيمة p value أكبر من أو تساوى مستوى المعنوية (٥ %) فإنه يتم رفض فرض العدم .

٥- فروض الدراسة: كما في مقدمة البحث .

٦- تحليل نتائج الدراسة الميدانية:

١/٦- تحليل نتائج اختبار الفرض الأول:

استهدف السؤالين الأول والثاني استطلاع آراء عينة الدراسة فيما يتعلق بالفرض الأول، وقد أظهرت نتائج ردود عينة الدراسة والتحليل الإحصائي باستخدام اختبار النسبة One Proportion test عن طريق البرنامج الإحصائي *Mini Tab* والتي تغطي الفرض الأول " الموافقة على الفرض الأول والذي يعني أهمية مساهمة القطاع الخاص في إقامة حاضنات الأعمال وبما يساهم في نجاح المشروعات الصغيرة حيث أن نسبة ردود العينة بلغت (٩٩.١٠ %) وقيمة p value = صفر ، مما يعني قول الفرض العدم ورفض الفرض البديل " كما بالجدول رقم (١) .

**جدول رقم (١) اختبار النسبة لمدى مساهمة القطاع الخاص في إقامة
الحاضنات عن طريق برنامج Mini Tab**

P - Value	C1 فترة الثقة	موافق جدا : موافق إلى حد ما	العنصر
صفر	% ٩٩,٩٠ - ٩٤,٦٠	% ٩٩,١٠	١- مساهمة القطاع الخاص المساهمة في إقامة حاضنات الأعمال الخاصة.
صفر	% ٩٩,٩٠ - ٩٤,٦٠	% ٩٩,١٠	٢- إقامة نظام حاضنات الأعمال العامة

ملحوظة : - مصطلح موافق يعني تجميع لردد عينة الدراسة التي تعبّر عن الموافقة وهي(موافق جدا + موافق + موافق إلى حد ما) .

٢/٦ نتائج تحليل الفرض الثاني:

استهدفت الأسئلة من الثالث حتى العاشر استطلاع آراء عينة الدراسة فيما يتعلّق بهذا الفرض وقد أظهرت نتائج ردود عينة الدراسة والتحليل الإحصائي " الموافقة على الفرض الثاني حيث تراوحت نسبة ردود العينة مابين (٩٧,٦٠ - ٩١,٠٠) وحيث أن $P - Value =$ صفر مما يعني قبول الفرض العدم ويعنى ذلك أن احتمال أن نسبة الموافقة تتدنى إلى أقل من ٥٠ % تكون معدمة وبالتالي يعكس أهمية دعم حكومة المملكة السعودية للمشروعات الصغيرة مع توفير الموارد البشرية اللازمة والإمكانيات البحثية وإقامة حاضنات أعمال بالجامعات من أجل زيادة فرص نجاح المشروعات الصغيرة وبالتالي التوجيه الأمثل للموارد الاقتصادية ويوضح الجدول (٢) هذه النتائج.

**جدول رقم (٢) اختبار النسبة لدور حكومة المملكة العربية السعودية تجاه
المشروعات الصغيرة عن طريق برنامج Mini Tab**

P - Value	فترة الثقة C1	موافق جداً : موافق إلى حد ما	العنصر
صفر	%٩٩,٧٠ - ٩٣	%٩٨,٥٠	٣- عم ومساندة الحكومات للمشروعات الصغيرة
صفر	%٩٩,٧٠ - ٩٣	%٩٨,٢٥	٤- من أهم العقبات التي تعوق إنشاء المشروعات الصغيرة بشكل خاص هو نقص الدعم المالي.
صفر	%١٠٠ - ٩٧,١٠	%١٠٠	٥- لنجاح الحاضنة والمشروعات الصغيرة يجب توفير الكوادر البشرية الازمة.
صفر	%٩٩ - ٩١	%٩٧,٦٠	٦- إقامة حاضنات تكنولوجية بجامعة شقراء مثلاً لتسويق الأفكار والابتكارات، وللدارسين بالخارج تشجيعهم على العودة للمملكة.
صفر	- ٩٤,٦٠ %٩٩,٩٠	%٩٩,٢٠	٧- تطوير سياسة التعليم سواء على مستوى المدارس أو الجامعات لتطوير المناهج التعليمية وتنمية فكر العمل والاستثمار والإنتاج.
صفر	%١٠٠ - ٩٧,١٠	%١٠٠	٨- توفير الإمكانيات الازمة بالمعاهد والجامعات ومرافق الأبحاث.
صفر	- ٩٤,٦٠ %٩٩,٩٠	%٩٩,١٠	٩- وضع معايير لتقدير المشروعات الصغيرة بالحاضنة.
صفر	- ٩٤,٦٠ %٩٩,٩٠	%٩٩,٢٠	١٠- وضع معايير لتقدير أداء الحاضنة .

٣/٦- نتائج تحليل الفرض الثالث:

استهدفت الأسئلة من الحادي عشر حتى السادس عشر استطلاع آراء عينة الدراسة فيما يتعلق بهذا الفرض وقد أظهرت نتائج ردود عينة الدراسة والتحليل الإحصائي " الموافقة على الفرض الثالث حيث تراوحت نسبة ردود العينة من (٩٧,٥٠ - ٩٩,٣٠) = P - Value وقيمة $P - Value$ صفر مما يعني أنه على المشروعات الصغيرة الاهتمام - قبل بداية المشروع - بعمل دراسات الجدوى الاقتصادية لحسن توجيه الموارد ، يلي ذلك مراعاة إنشاء بيئة ملائمة داخلية تعتمد على نظام المعلومات لممارسة العملية الإدارية وإنشاء نظام تكاليف

فعالية ومعيارية ملائم لإمكانية اتخاذ القرارات وتقدير الأداء الفعلي مما يساهم في زيادة فرص نجاح المشروع الصغير وبالتالي توجيه الموارد الاقتصادية التوجيه الأمثل وتحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع السعودي. " ويوضح الجدول رقم (٣) هذه النتائج .

جدول رقم (٣) اختبار النسبة لدور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية عن طريق برنامج Mini Tab

P - Value	فترة الثقة C1	موافق جداً : موافق إلى حد ما	العنصر
صفر	- ٩٤,٦٠ % ٩٩,٩٠	% ٩٩,١٠	١١- دراسة الجدوى الاقتصادية من أهم مراحل دراسة المشروع الصغير قبل بداية المشروع .
صفر		% ٩٨,٢٠	١٢- اختيار المكان الملائم لبداية المشروع .
صفر	- ٩٤,٦٠ % ٩٩,٩٠	% ٩٩,١٠	١٣- إنشاء نظام معلومات إداري ومحاسبي " بشكل خاص نظام للتکالیف الفعلیة " لتلبیة متطلبات إدارة المشروع .
صفر	- ٩٤,٦٠ % ٩٩,٩٠	% ٩٩,٣٠	١٤- إنشاء نظام للتکالیف المعيارية يساهم في تقدير أداء المشروع في استخدام الموارد الاقتصادية .
صفر	- ٩٤,٦٠ % ٩٩,٩٠	% ٩٩,١٠	١٥- استخدام الموازنات التخطيطية التقديرية لكافحة أنشطة المشروع يمكن أن يساهم بدرجة كبيرة في التوجيه الأمثل للموارد الاقتصادية .
صفر	% ٩٩ - ٩١	% ٩٧,٥٠	١٦- إتباع نظام التکالیف المستهدفة Target Cost والذي يعتمد على البحث عن سعر المنتج أولاً ثم تحديد هامش الربح للمشروع الصغير والباقي يعتبر تكلفة مستهدفة يجب على المشروع الإنتاج في حدودها دون زيادة إلى توجيه الموارد الاقتصادية التوجيه الأمثل .

النتائج والتوصيات العامة للبحث

نتائج البحث النظرية : تسعى الدول بشكل عام - سواء كانت متقدمة أو نامية - إلى البحث عن أفضل السبل والطرق التي تحقق من خلالها الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية ، ومن أهم هذه الطرق أو الوسائل المشروعات الصغيرة ، ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث :

- ١- من تجارب بعض الدول المتقدمة في هذا المجال يتضح أن استخدام الموارد الاقتصادية يجب أن يتفق مع المفهوم العلمي للتكلفة والذي يعني التضحيه بالموارد الاقتصادية الذي يجب أن يقابلها منفعة متوقعة أما في حالة عدم الحصول على هذه المنافع ففي هذه الحالة يعتبر هذا القدر الذي لم يتم الحصول على مقابلة على منافع خسارة أو ضياع .
- ٢- يجب اتباع منهج يعتمد على زيادة نسب نجاح المشروعات الصغيرة والذي يعني توجيه الموارد الاقتصادية التوجيه الأمثل فيما يتفق مع مفهوم التكلفة ، وبعد عن استخدام الموارد الاقتصادية الاستخدام السيء الذي يعيق عملية التنمية الاقتصادية ، ويمكن ذلك عن طريق الإطار المقترن الذي يعتمد على العناصر التالية:
 - دور المستثمرون تجاه الاستثمار الأمثل للموارد الاقتصادية عن طريق نظام الحاضنات .
 - دور المملكة تجاه توفير الدعم اللازم لقيام المشروعات الصغيرة بما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية باتباع نظام الحاضنات *Incubators* "صناعة الحاضنات" والذي من خلاله يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء المفاهيم السابقة للتكلفة .
 - دور المشروعات الصغيرة تجاه الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية في ضوء مفهوم التكلفة والذي يتم تناوله عن طريق الآتي: المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل بداية المشروع الصغير . المرحلة الثانية: مرحلة بداية عمل المشروع الصغير .
- ومن نتائج الدراسة الميدانية : خلصت الدراسة الميدانية إلى نتيجة هامة وهي قبول عينة الدراسة للإطار المقترن مما يعني أن توجيه الموارد الاقتصادية التوجيه الأمثل في مجال المشروعات الصغيرة يتطلب قيام كل طرف من الأطراف التي لها علاقة بالمشروعات الصغيرة بدورها في إنجاح هذه المشروعات - كما تم تناوله في الإطار - سواء الجامعات أو الحكومة أو المشروعات الصغيرة نفسها ، إلا أن الدور الأكبر يقع على عاتق الحكومة في توفير الدعم اللازم لهذه المشروعات ومساندتها حتى تنمو وتستمر مستقبلا .

توصيات البحث : يوصى الباحث بضرورة الاهتمام بالمشروعات الصغيرة وتشجيع الشباب على عمل مشروعات صغيرة وذلك عن طريق تدريس مواد متخصصة في مجال المشروعات الصغيرة للطلاب لبيان كيفية إعداد مشروع صغير من حيث عمل

دراسات الجدوى لهذا المشروع سواء جدوى اقتصادية أو جدوى تكنولوجية أو جدوى تشغيلية .

مع إمكانية تقديم مشروعات صغيرة لطلاب الجامعات بمساعدة الجامعة كبديل للمكافآت النقدية التي يحصل عليها الطلاب وبالتالي يمكن توجيه الموارد الاقتصادية من مورد إيرادي "أي مصروف" إلى مورد رأسمالي "مورد يعطى منافع حالية ومستقبلية " .

مراجع باللغة العربية:

- د. التويجري عبد العزيز بن عثمان ، ٢٠١١ ، حاضرات الأعمال ، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسسكو) ، www.isesco.org.Ma/arabe/publications
- د. الشيمى بيومى ، ٢٠٠٨ ، دراسة مقارنة لبعض التجارب الدولية فى مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، مصر ، <http://www.bamomashi.geeran.com>
- د. العتوم راضى ، ٢٠٠٩ ، " خلاصة تجربة اليابان لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة " ، الموقع الإلكتروني :
- د. تومانجان رونالد ، د. فرانسيس جوزيف ، د. هابيتو سيلينتو ، ٢٠٠٤ ، "المشاريع الصغيرة والمتوسطة - تجربة التنمية والسياسة في اليابان والفلبين الدروس وانعكاسات السياسة ، الفلبين واليابان ، معهد الدراسات الإنمائية الفلبين ، <http://www.pids.gov.ph> .
- د. خشبة عبد الرزاق ، ٢٠٠٩ ، "تجربة الصين - دروس وعبر " ، مصر ، مجلة المحور: الإدارة والاقتصاد العدد ٢٢٢٢ ، الموقع الإلكتروني : <http://www.ahewar.org/debat>
- د. طه عقلة ، د. طه عاطف ، د. عبد العزيز محمود ، ٢٠١١ أ ، مفهوم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر - الدليل الإرشادى للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والتسويق الفعال ، مصر ، (الصادر عن المركز القومى للبحوث- مركز التدريب وتنمية القدرات) .
- د. طه عقلة ، د. طه عاطف ، د. عبد العزيز محمود ، ٢٠١١ ب ، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر - الدليل الإرشادى للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والتسويق الفعال ، مصر ، (الصادر عن المركز القومى للبحوث- مركز التدريب وتنمية القدرات) .
- د. راضى محمد سامي ، د. الشيخ شريف محمد عبد الحميد ، ٢٠١٠ ، محاسبة التكاليف - الجزء الأول ، الإسكندرية / مصر ، مطباع الصفا .
- د. رينيه فيليب ، ٢٠٠٦ ، العلاقة بين منظمة الصناعة اليابانية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، جنيف سويسرا ، المعهد العالى للدراسات الإنمائية .

مراجع باللغة الأجنبية

- Eleanor D . Glor,(2001) " Key Factors Influencing Innovation in Government,s " , Review of Literature .Journal of innovation , March21.
- Haji Abdul Mana,(2000) , "*Technology Business Incubators –Bringing Technology to the Market Place* ", WITRO publications.
- Incubators offer convergence of services Financial Daily,(2002) ,Friday ,Oct 25 .
- Small &Medium Enterprises in the World Economy,(2000) , *APCTT* .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقابلة / استبيان

الأستاذ الدكتور / المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

هذا الاستبيان خاص ببحث علمي في مجال المشروعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية بالتطبيق على الجامعات السعودية بعنوان : المشروعات الصغيرة كنموذج للاستخدام الأمثل للتكلفة وتوظيف الموارد الاقتصادية وتنمية الاقتصاد الوطني بالتطبيق على قطاع الجامعات بالمملكة العربية السعودية .

أولاً : معلومات شخصية :

اسم الكلية : التخصص :

مدى المعرفة بكيفية إنشاء مشروع صغير : (يوجد معرفة) (لا يوجد معرفة)

ثانياً : معلومات البحث :

القسم الأول : دوراً لقطاع الخاص " رجال الأعمال " اختبار الإجابة المناسبة من وجهة نظرك:

موافق جدا = ٥ ، موافق = ٤ ، موافق إلى حد ما = ٣ ، غير موافق = ٢ ، غير موافق بالمرة = ١

الخيارات					السؤال	م
١	٢	٣	٤	٥		
					- يمكن لقطاع الخاص المساهمة في إقامة حاضنات الأعمال الخاصة والتي أثبتت نجاحها في الولايات المتحدة الأمريكية والصين وغيرها من الدول المتقدمة مما يساعد على الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع السعودي.	١
					- إن إقامة نظام حاضنات الأعمال العامة التي تعتمد على تعدد المنتجات التي تتخصص فيها المشروعات الصغيرة والتي تعتمد على ما يمتلكه المجتمع من إمكانيات وتتوفر العمالة الماهرة والتي يساهم فيها القطاع الخاص إلى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع السعودي.	٢

القسم الثاني : دور الحكومة بالمملكة العربية السعودية اختار الإجابة المناسبة مما يلي:

الخيارات					السؤال	م
١	٢	٣	٤	٥		
					- أثبتت تجارب الدول المتقدمة أن من أسباب نجاح الحاضنات هو دعم ومساندة الحكومات لهذه المشروعات الصغيرة حيث أن مساندة الحكومات في دعم المشروعات الصغيرة يعطي الثقة لأصحاب	٢

			المشروعات الصغيرة والمستثمرين إلى الاستثمار والإنتاج في هذه المجالات وبالتالي تزداد فرص النجاح والنمو لهذه المشروعات مما يعني أن المخاطر التي قد يتعرض لها المشروع تقل حدتها في حالة الدعم الحكومي مما يشجع المستثمر على الدخول في هذه المجالات .	
			من أهم العقبات التي تعوق إنشاء المشروعات الصغيرة بشكل خاص هو نقص الدعم المالي لتمويل المشروع وحتى في حالة إنشاء المشروع في مرحلة الأولى قد تحدث مشاكل عديدة خاصة بتوفير السيولة المالية لهذه المشروعات للحصول على المواد الخام والأولية وسداد الالتزامات تجاه العاملين والموردين والدائنين ، وبالتالي تعتبر مصادر التمويل عصب إقامة المشروعات الصغيرة ، وتوفير مصادر التمويل يعتبر خطوة هامة وضرورية حيث تعتبر مصادر التمويل " موارد اقتصادية " يجب توجيهها التوجيه الصحيح في مسارها السليم حتى تتفق مع الفكر التكاليفي .	-٤-
			لنجاح الحاضنة والمشروعات الصغيرة يجب توفير الكوادر البشرية اللازمة والتي تمثل في المتخصصين في مجال إنشاء الحاضنات وتقديم الخدمات اللازمة لإقامة المشروعات الصغيرة وكذا الاستشاريين سواء من الجامعات أو من المتخصصين في الاستثمار ومن لهم خبرة في هذه المجالات مما يدعم من فرص نجاح الحاضنات وكذا المشروعات الصغيرة ويحقق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية .	-٥-
			اختيار نوع الحاضنة المناسب للأقتصاد الوطني وظروف المجتمع ، حيث يمكن إقامة حاضنات تكنولوجية بجامعة شقراء مثلاً لتسويق الأفكار والابتكارات وتحويلها إلى مشروعات ناجحة، كما يمكن إتباع حاضنات الدارسين بالخارج لتشجيعهم على العودة للمملكة والاستفادة من علمهم في تقديم مشروعات صغيرة .	-٦-
			تطوير سياسة التعليم سواء على مستوى المدارس أو الجامعات لتطوير المناهج التعليمية وتنمية فكر العمل والاستثمار والإنتاج لدى طلاب المدارس والجامعات وتدريبهم على الابتكار والإبداع لخدمة أنفسهم وبالأمة مما يساهم في تكوين جيل يساهم في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية .	-٧-
			توفير الإمكانيات اللازمة بالمعاهد والجامعات ومركز "الابحاث" من أجهزة - وورش عمل - ومعامل - ومختبرات - وغير ذلك مما يتطلب البحث العلمي " .	-٨-
			إن وضع معايير لتقدير المشروعات الصغيرة بالحاضنة يساهم بدرجة كبيرة في الاستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية نظراً للالتزام ببعض المعايير لدخول وبقاء وخروج المشروع الصغير من خلال حاضنة الأعمال .	-٩-
			يساعد وضع معايير لتقدير أداء الحاضنة " أي تقييم إدارة الحاضنة في إدارة المشروعات الصغيرة بها " إلى	-١٠-

					مساعدة المشروعات الصغيرة على زيادة فرص نجاحها واستمرارها مستقبلاً
القسم الثالث : دور المشروعات الصغيرة " اختبار الإجابة المناسبة مما يليه ."					

م	السؤال	الاختبارات				
		١	٢	٣	٤	٥
١١	تعتبر دراسة الجدوى الاقتصادية من أهم مراحل دراسة المشروع الصغير قبل بداية المشروع والتي تعتمد على تحديد الموارد الاقتصادية التي سيتم التضخيم بها " في شكل تكاليف " والمنافع المتوقعة من وراء التضخيم بهذه الموارد الاقتصادية " في شكل إيرادات " ، وتقييد دراسة الجدوى الاقتصادية في توجيهه صاحب أو أصحاب المشروع استكمال أو عدم استكمال المشروع وبالتالي تساهم في توجيهه الموارد الاقتصادية التوجيه الأمثل .					
١٢	يجب اختيار المكان الملائم لفترة البداية حيث تعتبر فترة البداية للمشروع من أهم فترات حياة المشروع حيث تؤدي إلى فشل أو نجاح المشروع وبالتالي يؤثر ذلك على توجيهه الموارد الاقتصادية للمشروع ، لذلك يمكن المشروع الصغير الاستفاده من مما توفره المملكة من حاضنات الأعمال أو الحاضنات التكنولوجية أو غيرها للإستفاده من الخدمات التي توفرها الحاضنة ، حيث أثبتت الحاضنات في كثير من الدول نجاحها في تقديم مشروعات صغيرة ناجحة خصوصاً في المراحل الأولى للبداية المشروع ، حيث توفر خدمات إدارية واستشارية .					
١٣	إن قيام المشروع الصغير بإنشاء نظام معلومات إداري ومحاسبي " بشكل خاص نظام للتکاليف الفعلية " لتلبية متطلبات إدارة المشروع من اتخاذ القرارات الإدارية داخل أو خارج المشروع ويعتمد على التكنولوجيا الحديثة في التعامل مع الموردين والعملاء يؤدي إلى ترشيد التكاليف واستخدام الإنتاج بدون مخزون واتخاذ القرارات الملائمة ، مما يساهم في التوجيه الأمثل للموارد الاقتصادية للمشروع الصغير .					
١٤	إن قيام المشروع الصغير بإنشاء نظام للتکاليف المعيارية يساهمن في تقييم أداء المشروع في استخدام الموارد الاقتصادية يساعد على التوجيه الأمثل للموارد الاقتصادية للمشروع ، حيث تحدد التكلفة المعيارية مدى الانحراف / أو عدم الانحراف عن المعايير الموضوعة مما يساعد إدارة المشروع على دراسة أسباب الإهدار في الموارد الاقتصادية ومعالجتها وبالتالي يساعد ذلك في توجيه الموارد الاقتصادية التوجيه الأمثل وتحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع .					
١٥	استخدام الموازنات التخطيطية التقديرية لكافة أنشطة المشروع يمكن أن يساهم بدرجة كبيرة في التوجيه الأمثل للموارد الاقتصادية للمشروع ، حيث تمكن من تحديد احتياجات السوق من المنتجات وبالتالي القيام					

				بتحديد موازنة الإنتاج لإنتاج الوحدات اللازمة لمقابلة حجم المبيعات ، مما يتطلب تحديد موازنة تكاليف المواد المباشرة وكذلك تكاليف الأجور المباشرة وأيضا التكاليف غير المباشرة الأخرى ، مما يعني التوجيه الأمثل للموارد الاقتصادية والمساهمة في استمرار ونجاح المشروع الصغير .	
				يؤدي إتباع نظام التكاليف المستهدفة <i>Target Cost</i> والذي تم استخدامه في اليابان والذي يعتمد على البحث عن سعر المنتج أولا ثم تحديد هامش الربح للمشروع الصغير والباقي يعتبر تكلفة مستهدفة يجب على المشروع الإنتاج في حدودها دون زيادة إلى توجيه الموارد الاقتصادية التوجيه الأمثل وتحقيق التنمية الاقتصادية	١٦